

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

| | |
|--------------|----------|
| رقم التبليغ: | ٦٥ ٣ |
| بتاريخ: | ٢٠١٧/٤/٣ |

٤٣٩٧/٢/٣٢

ملف رقم:

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الغرفة التجارية المصرية بالقليوبية

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع تحت رقم (٣٦٠) بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ بشأن النزاع القائم بين الغرفة التجارية المصرية بالقليوبية والوحدة المحلية لمركز ومدينة بنها بخصوص مشروعية قرار محافظ القليوبية رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ .
وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٩٦/١٠/٢٧، تعاقدت الغرفة التجارية المصرية بالقليوبية مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة بنها على شراء قطعة أرض مساحتها (٧١٣,٢٩) مترًا مربعًا بشارع كورنيش النيل بمدينة بنها، وذلك نظير ثمن إجمالي مقداره (٤٦٣٥٥٩,٥٠) أربعمائة وثلاثة وستون ألفًا وخمسمائة وتسعة وخمسون جنيهاً وخمسون قرشاً، وقد نص البند السابع من العقد على التزام الغرفة باستعمال الأرض في إقامة مقر لها، وعدم جواز التصرف فيها بأى وجه من الوجوه إلا بموافقة كتابية من المحافظ. وبتاريخ ٢٠١٥/١/١٢ أصدر محافظ القليوبية القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ بفسخ عقد البيع المشار إليه، وتسليم الأرض للوحدة المحلية لمركز ومدينة بنها خالية من الإشغالات، وذلك استناداً إلى إخلال الغرفة التجارية ببنود التعاقد، وإذ ارتأت الغرفة عدم مشروعية ذلك القرار وصدوره على غير سند صحيح من الواقع، أو القانون، لذا طلبتم عرض النزاع المائل على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع لإصدار رأى ملزم بشأنه.

وئيديد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٢ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٤ من شهر جمادى الآخرة عام ١٤٣٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة الدولة للتصدي لموضوع ما، بإبداء الرأى فيه، متى كان مطروحاً على القضاء.



رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن النزاع المائل أقيمت بشأنه الدعوى رقم (٩٥٤٥) لسنة ١٦ ق أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه، فمن ثم يغدو من غير الملائم - والحال كذلك - إبداء الرأى فيه ؛ لتعلقه بنزاع ما زال مطروحًا على القضاء.

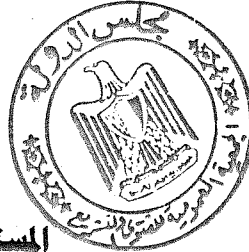
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى فى النزاع المائل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعميراً فى: ٣ ر ٢٠١٧

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع



رئيس
المكتب الضيق

المستشار/

المستشار/

يحيى أحمد راغب دكرورى
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

هشام/

مجلس الدولة
مركز الفتوى والتشريع
لجنة الفتوى